اقرب الى الوفا قاله شيخنا ووقع في بعض النسخ اي نسخ ملاسكين بدله يستحب بجيم وهو خلاف الصواب واعلم ان المصرين كان يسوي في العطا وعمر كان يعطي بقدر الحاجة والفقر والفضل ووجه ما ذكروه من ان العطا لا يورث انه صلة لا يملك قبل القبض كالهبة اذا مات ولها تعلقت في ذمة الزوج زيلعي وفي فوايد صاحب المحيط المؤذن والامام اذا كان طاوعت ولم يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط لانه في معنى الصلة وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كالاجرة ه ر وجزم في البغية بالتفصيل المتقدم بانه يورث بخلاف رزق القاضي ولو استوفى رزق سنته وعزل قبل استكمالها الاصح انه يجب الرد شرنبلالية اي رد رزق ما بقي من السنة فعلى هذا التصحيح ينبغي اذا مات ان يرد ما بقي بعينه من الرزق لباقي السنة اهو التقييد برد العين يشير الى انه لو لم يكن باقيا لا يرد مثله واعلم ان الرزق والعطا متغايران لانه الفقها فرقوا بينهما فقيل الرزق ما يخرج للمجندي كل شهر والعطا ما يخرج له في السنة مرة او مرتين وقيل الحوايج العطا كل سنة او كل شهر والرزق يوما بيوم وفي شرح القدوري العطا ما يعرف للمقاتلة والرزق ما يجعل لفقرا المسلمين اذا لم يكونوا مقاتلة وذكر القهستاني ان الرزق بالكسر اسم من الرزق بالفتح ما ينتفع به كما في القاموس وقال الراغب الرزق يقال للعطا الجاري تارة دنيويا او دينيا وللنصيب ولما يصل الى الجوف ويتغذى به كذا فيما علقناه على ملاسكين والاولى من الدنيوي فيما ذكره الراغب من قوله او دينيا هو الثواب **تتمة** علوي له مشاهرة من مال الخراج توصل اليه كل سنة فوهبه لغيره وكله قبضه لا يجوز لعدم ثبوت الملك للعلوي قبل القبض كذا ذكره البيري اه مفرقا من جواهر الفتاوي لم نقل عن الخزانة اذا مات له من له وظيفة في بيت المال فللامام ان يعطي وظيفته لابنائه لا لغيرهم لحصول مقصود الشرع

والجبار كسر قلوبهم وللامام مرتبي لخلة الموتى باذن الشرع والشرع امر باقيا ما كان على ما كان لابنا الميت لا لغيرهم اهو اقول هذا مؤيد بما هو عرف الحرمين الشريفين ومصر والروم من غير نكير من ابقاء ابناء الميت ولو كانوا اصاغر على وظائف اباهم مطلقا من امامة وخطابة وغير ذلك عرفا مرضيا مقبولا لانه فيه احيا خلف العلما وساعدتهم على بذل الجهد في الاشتغال بالعلم وقد افتى بجوزة ذلك طائفة من اكابر الفضلا الذين يعول على افتاهم اهو كلام البيري وه خرجت قوله او غيره ذلك ما لو كانت الوظيفة تدريسا ويشتاب عنهم وه ذكر في الكنز من الجزية قبيل باب المرتدين ما نصه الخراج والجزية وما في التتارخانية وهدية اهل الحرب وما اخذ تاجرهم بلا قتال يصرف في مصالحنا كسد الثغور وبناء القناطير والجسور وكفاية القضاة والعمال والعلما والمقاتلة وذراريهم اي ذراري المقاتلة على ما وقع في شرح ملاسكين وشرح بكير ايضا وقال العيني الظاهر ان ضمير ذراريهم يرجع الى الكل لان التعليل في المقاتلة موجود في الكل ونحوه في شرح الغزاحصاري وذكر في البحر ان الضمير في الذراري يرجع للكل من القضاة والعلما والمقاتلة لان العلة تشمل الكل ثم اعلم ان ظاهر المتون ان الذراري يعطون بعد موت اباهم كما يعطون في حياتهم وتعليل المشايخ يدل على انه مخصوص بحياة اباهم ولم ار تفاصيلها في الاعطا بعد موت اباهم حالة الصغر بحر والظاهر ان صاحب البحر لم يطلع على ما قدمناه عن البيري معزيا للخزانة لانهم اذا كانوا يقررون في الوظائف بعد موت اباهم فكذا قلنا يعطون من الخراج ونحوه كالجزية بعد موت اباهم بل ذلك بالطريق الاولى فحق ان يقال اطلق في الكنز الذراري فعم الذكور والاناث بخلاف الوظائف حيث لا يقرر فيها الا اولاد الميت المذكور دون الاناث ولهذا عبر صاحب الخزانة بالابنا